الصباح AL-SABAH

سمو ولي العهد خلال إلقائه كلمة نيابة عن سمو الأمير

أكدوا أنه بث روح التفاؤل بين جموع المواطنين

أكاديميون: الخطاب السامي شكل خريطة طريق لتصحيح المسار السياسي بحسن اختيار النواب

الفيلي : شخص أسباب الأزمة وحدد مكامن الخلل في تجاوز السلطتين الدور المرسوم لهما دستوريا

الرؤية التي قدمتها القيادة السياسية انعكست في تعديل بعض قواعد قانوني الانتخاب والدوائر

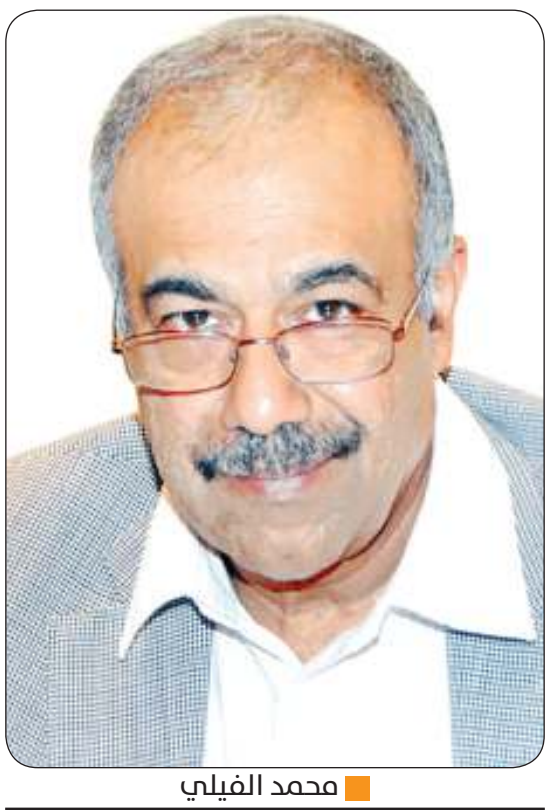
محمد الفيلي

ماجد المطيري

خضر البارون

أحمد الشريف

المطيري : الخطاب الأميري حمل قيما عظمى واضحة واتسم بالمباشرة والوضوح في تشخيص الحالة

ولي العهد أعطى السلطة للشعب لتصحيح المسار عبر حل مجلس الأمة والتوجه لصناديق الاقتراع

البارون : الخطاب أعطى جرعة كبيرة من التفاؤل الذي يمكن استشعاره عند الحديث عن الانتخابات

الشريف : شخص الواقع الذي تمر به الكويت متمسكا بالدستور الذي يرجع إلى الناخب الكويتي عند تأزم الأمور

أكد أكاديميون كويتيون بجامعة الكويت أن خطاب سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الذي ألقاه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد نيابة عن سموه شكل خريطة طريق للناخبين الذين سيتجهون إلى صناديق الاقتراع في 29 سبتمبر الجاري لاختيار الأعضاء الجدد لمجلس الأمة في فصله التشريعي الـ17 باعتبارهم المعنيين بتصحيح المسار السياسي من خلال حسن اختيار من يمثلهم.

ورأى هؤلاء الأكاديميون في تصريحات متفرقة لـ "كونا" أمس الخميس أن الخطاب السامي الذي ألقي في 22 يونيو الماضي بث روح التفاؤل بين جموع المواطنين إذ منح الناخب دليلا استرشاديا يدعوه من خلاله إلى حسن الاختيار للدخول إلى مرحلة إصلاحية جديدة.

وقال أستاذ القانون في كلية الحقوق الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي إنه مع فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة في 29 أغسطس الماضي يستذكر الناخب الكويتي الخطاب التاريخي الذي تضمن رؤية وتحليلا منطقيا لوضع سياسي كان متأزما ولا يمكن الخروج منه دون العودة إلى الناخبين.

وبين الفيلي أن الخطاب شخص أسباب الأزمة وحدد مكامن الخلل في تجاوز السلطتين الدور المرسوم لهما دستوريا و"قد تبنت الحكومة الجديدة هذه الرؤية التي شكلت خريطة طريق فبادرت برفع مرسوم حل مجلس الأمة متضمنا الأفكار الرئيسة التي وردت في الرؤية التي قدمها سمو ولي العهد في الخطاب".

وأوضح أن هذه الرؤية انعكست إلى حد ما في المرسوم بقانون بتعديل بعض قواعد قانوني الانتخاب والدوائر الانتخابية تلمسا للوصول إلى نقطة تجعل هذه الانتخابات قريبة من مفهوم النزاهة والشفافية في التعبير عن إرادة الناخبين ليصحب ذلك بوادر إيجابية في تفعيل مقتضى قانون الانتخاب للحد من استخدام المؤثرات التي جرمها القانون بغرض توفير مصداقية أعلى لعملية الاقتراع.

وذكر أن من أبرز الملامح التي تمثلها المرحلة التي تسبق العملية الانتخابية السعي نحو تفعيل تطبيق القانون لمواجهة أي انتخابات فرعية ومنع استخدام النفوذ لمصلحة بعض المرشحين.

بدوره أكد أستاذ الانثروبولوجيا "علم الإنسان" في كلية العلوم الاجتماعية الدكتور ماجد المطيري أن الخطاب الأميري حمل قيما عظمى واضحة واتسم بالمباشرة والوضوح في تشخيص الحالة الراهنة للبلاد وترك أثرا إيجابيا في نفوس المواطنين إذ أرجع إليهم المسؤولية في تصحيح المسار السياسي والتنموي وحمل دعوة صريحة للشعب بأن يحسن الاختيار.

وأضاف المطيري أن الخطاب حمل في طياته مضامين تنتصر للوطن والدستور وتطمئن المواطنين وتؤكد حرص القيادة على التمسك بالدستور باعتباره منهجا يعزز مكانة دولة الكويت كما كانت في الماضي.

وألمح إلى ان الخطاب شخص حالة الصراع الدائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ما أدى إلى توقف شبه تام لعملية التنمية في البلاد مبينا أن سمو ولي العهد أعطى السلطة للشعب لتصحيح المسار عبر حل مجلس الأمة ودعوته إلى التوجه لصناديق الاقتراع لاختيار من يمثله بكفاءة بعيدا عن التعصب الطائفي والقبلي والحزبي كي لا تتكرر نفس الأخطاء السابقة.

وأشار إلى تعهد سموه بعدم التدخل الحكومي في اختيارات الشعب وحتى في اختيار رئيس البرلمان أو اللجان ليكون المجلس سيد قراراته حيث ستقف السلطة على مسافة واحدة من الجميع لافتا إلى أن سموه طالب بممارسة ديمقراطية شكلا ومضمونا خاصة أن "الديمقراطية ليست آلية وإنما هي ثقافة لا يمكن الارتقاء إليها إلا برفع أداء الناس الحضاري ليكون اختيارهم أكثر صوابا وأحكامهم أصلح تنطلق منها الحرية الفردية وحرية الاختيار والتعبير وإبداء الرأي والفكر العلمي".

ورأى المطيري أن الكويت مقبلة على مرحلة جديدة ومفصلية ومهمة في تاريخها ما يستوجب على المواطنين أن يكونوا على قدر كبير من المسؤولية عند توجههم إلى صناديق الاقتراع عبر اختيار الأمثل لمن يمثلهم في البرلمان.

من جانبه أكد أستاذ علم النفس في الكلية نفسها الدكتور خضر البارون أن الوقع النفسي لما جاء في الخطاب السامي تمثل في بث روح التفاؤل لدى المواطن الكويتي للسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق رؤية نهضوية شاملة تبدأ بصناديق الاقتراع لاختيار أعضاء مجلس الأمة 2022.

وقال البارون إن الخطاب أعطى جرعة كبيرة من التفاؤل الذي يمكن استشعاره لدى المواطنين عند الحديث عن الانتخابات البرلمانية المقبلة ما يدل على الوقع النفسي الإيجابي له على جموع المواطنين والذي يؤمل أن يترجم إلى انتخاب الأفضل والأصلح لضمان الوصول إلى تشكيل سلطتين تحققان ما يطمح إليه المواطن.

وأضاف أن سمو ولي العهد رسم عبر الخطاب خطوطا واضحة للمسار الصحيح الذي يصبو إليه كل مواطن بعد تلمس الأخطاء في العلاقة ما بين السلطتين وما أدت إليه من تأخر في مجالات عدة أثرت في المسار التنموي للدولة.

وأوضح أن الخطاب شكل نقلة نوعية في العملية السياسية و"ليس لنا إلا أن نتمنى أن ينعكس ذلك على الممارسة الحكومية والنيابية وأن يصحح المواطن الأخطاء عبر الاختيار الصحيح والصائب عند الإدلاء بصوته الذي بدوره سينعكس إيجابا على القضايا التي يتطلع إلى حلها كمخرجات التعليم وتعديل التركيبة السكانية وخلق الوظائف للشباب والإسكان وغيرها من القضايا التي لا يمكن حلها إلا عبر تعاون السلطتين".

من جهته أكد أستاذ الإعلام والعلاقات العامة بكلية الآداب الدكتور أحمد الشريف إن انتخابات مجلس الأمة المرتقبة قد تشهد انعطافة تاريخية في المسيرة البرلمانية إذا ما أخذ الناخب بمضامين خطاب سمو ولي العهد الذي وجهه عبر خطوط عريضة تدعوه إلى حسن الاختيار إذ "اعتمد الخطاب أسلوب المصارحة والمكاشفة والشفافية المطلقة في تحديد أسباب الأزمة وخطط علاجها دستوريا".

وقال الشريف إن خطاب سمو ولي العهد كان استثنائيا وشخص الواقع الذي تمر به الكويت متمسكا بالدستور الذي يرجع إلى الناخب الكويتي عند تأزم الأمور ما بين السلطتين بسبب المشهد السياسي الذي تمزقه الاختلافات وتدمره الصراعات وتسيره المصالح والأهواء الشخصية على حساب استقرار البلاد وتقدمها.

وثمن التأكيدات القاطعة والجوهرية التي حددها سمو ولي العهد بقوله "إننا لن نحيد عن الدستور ولن نقوم بتعديله ولا تنقيحه ولا تعطيله ولا تعليقه ولا حتى المساس به حيث سيكون في حرز مكنون فهو شرعية الحكم وضمان بقائه والعهد الوثيق بيننا وبينكم".

وأكد الشريف أن الخطاب يريد مشاركة شعبية كاملة مع حراك العملية السياسية ليكون المواطنون نشطاء فاعلين بإمكانهم التأثير في اتخاذ القرار وتحديد أطر التنمية إذ أن للمشاركة الشعبية دلالات واضحة تبين عمق التطور السياسي للمجتمع وقدرته على تطوير أنماط جديدة لمواكبة التطورات.

ورأى أن من أكبر الحوافز التي أعطت المواطنين تفاؤلا لا حدود له للمرحلة المقبلة ما تضمنه الخطاب بشأن الحياد الحكومي في الانتخابات وتعزيز مبدأ فصل السلطات واحترام إرادة الناخبين وعدم التأثير عليهم لكي يقوم كل ناخب بالدور المطلوب منه وهو اختيار الاكفأ لتمثيله سياسيا.

وأعاد الشريف إلى الأذهان الدعوة الصريحة لسموه للجميع بـ" إدراك حجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقكم في المشاركة الإيجابية في عملية الانتخاب والحرص كل الحرص على اختيار القوي الأمين المؤمن بربه ثم وطنه والذي يضع مصلحة الكويت وشعبها فوق كل اعتبار".

وأشار إلى قول سموه "لا تضيعوا فرصة تصحيح مسار المشاركة الوطنية حتى لا نعود إلى ما كنا عليه لأن هذه العودة لن تكون في صالح الوطن والمواطنين وسيكون لنا في حالة عودتها إجراءات أخرى ثقيلة الوقع والحدث".

وكان سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد قد وجه كلمة في 22 يونيو الماضي إلى المواطنين ألقاها سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

وأكد سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد التمسك بالدستور، معلنا «الاحتكام إلى الدستور العهد الذي ارتضيناه واستنادا إلى حقنا الدستوري المنصوص عليه في المادة "107" من الدستور أن نحل مجلس الأمة حلا دستوريا والدعوة إلى انتخابات عامة وفقا للاجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية».

وقال سموه: "لقد حملنا الله عز وجل أمانة الحكم باعتبارها أمانة تكليف لا تشريف وأقسمنا بالله القسم العظيم أن نصون هذه الأمانة جيلا بعد جيل وأكدنا دوما تمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف وارتضينا بالدستور وبالديمقراطية أساسا ومنهجا للحكم في إدارة البلاد ونقولها أمامكم في خطابنا هذا أننا لن نحيد عن الدستور ولن نقوم بتعديله ولا تنقيحه ولا تعطيله ولا تعليقه ولا حتى المساس به حيث سيكون في حرز مكنون فهو شرعية الحكم وضمان بقائه والعهد الوثيق بيننا وبينكم والحرص كل الحرص على اختيار القوي الأمين المؤمن بربه ثم وطنه والذي يضع مصلحة الكويت وشعبها فوق كل اعتبار".

وأشار إلى قول سموه "لا تضيعوا فرصة تصحيح مسار المشاركة الوطنية حتى لا نعود إلى ما كنا عليه لأن هذه العودة لن تكون في صالح الوطن والمواطنين وسيكون لنا في حالة عودتها إجراءات أخرى ثقيلة الوقع والحدث".

وكان سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد قد وجه كلمة في 22 يونيو الماضي إلى المواطنين ألقاها سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

وأكد سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد التمسك بالدستور، معلنا «الاحتكام إلى الدستور العهد الذي ارتضيناه واستنادا إلى حقنا الدستوري المنصوص عليه في المادة "107" من الدستور أن نحل مجلس الأمة حلا دستوريا والدعوة إلى انتخابات عامة وفقا للاجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية».

وقال سموه: "لقد حملنا الله عز وجل أمانة الحكم باعتبارها أمانة تكليف لا تشريف وأقسمنا بالله القسم العظيم أن نصون هذه الأمانة جيلا بعد جيل وأكدنا دوما تمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف وارتضينا بالدستور وبالديمقراطية أساسا ومنهجا للحكم في إدارة البلاد ونقولها أمامكم في خطابنا هذا أننا لن نحيد عن الدستور ولن نقوم بتعديله ولا تنقيحه ولا تعطيله ولا تعليقه ولا حتى المساس به حيث سيكون في حرز مكنون فهو شرعية الحكم وضمان بقائه والعهد الوثيق بيننا وبينكم والحرص كل الحرص على اختيار القوي الأمين المؤمن بربه ثم وطنه والذي يضع مصلحة الكويت وشعبها فوق كل اعتبار".

وأشار إلى قول سموه "لا تضيعوا فرصة تصحيح مسار المشاركة الوطنية حتى لا نعود إلى ما كنا عليه لأن هذه العودة لن تكون في صالح الوطن والمواطنين وسيكون لنا في حالة عودتها إجراءات أخرى ثقيلة الوقع والحدث".

وكان سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد قد وجه كلمة في 22 يونيو الماضي إلى المواطنين ألقاها سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد.

وأكد سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد التمسك بالدستور، معلنا «الاحتكام إلى الدستور العهد الذي ارتضيناه واستنادا إلى حقنا الدستوري المنصوص عليه في المادة "107" من الدستور أن نحل مجلس الأمة حلا دستوريا والدعوة إلى انتخابات عامة وفقا للاجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية».

وقال سموه: "لقد حملنا الله عز وجل أمانة الحكم باعتبارها أمانة تكليف لا تشريف وأقسمنا بالله القسم العظيم أن نصون هذه الأمانة جيلا بعد جيل وأكدنا دوما تمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف وارتضينا بالدستور وبالديمقراطية أساسا ومنهجا للحكم في إدارة البلاد ونقولها أمامكم في خطابنا هذا أننا لن نحيد عن الدستور ولن نقوم بتعديله ولا تنقيحه ولا تعطيله ولا تعليقه ولا حتى المساس به حيث سيكون في حرز مكنون فهو شرعية الحكم وضمان بقائه والعهد الوثيق بيننا وبينكم والحرص على تلاحمها وتأكيد وحدتها الوطنية التي كانت على الدوام مبعث قوتها ورفعتها.

وأضاف سموه في خضم هذا العالم المضطرب كم نحن أحوج ما نكون إلى الحيطة والحذر وأخذ الدروس والعبر فالأزمات والتحديات والأخطار بكافة أنواعها وأشكالها نحيط بها من كل جانب ولا نكاد ننتهي من أزمة أو كارثة حتى ندخل في أخرى وهذا نذير من النذر وهذا كله وذيول جائحة كورونا لازالت آثارها وتداعياتها باقية ونحن أمام كل هذه الأزمات والتحديات والأخطار المحيطة بنا مع الأسف الشديد منشغلون بأمور ومسائل بعيدة عن الطموح ولا تحقق المقاصد الشعبية المأمولة والمنتظرة فمازال المشهد السياسي تمزقه الاختلافات وتدمره الصراعات وتسيره المصالح والأهواء الشخصية على حساب استقرار الوطن وتقدمه وازدهاره ورفاهية شعبه. وهذا كله بسبب تصدع العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتدخل التشريعية في عمل التنفيذية وتخلي التنفيذية عن القيام بدورها المطلوب منها بالشكل الصحيح وعدم التزام البعض بالقسم العظيم الذي تعهد به على نفسه بالعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وتكريس خدمته للوطن والمواطنين.

وتابع سموه إن استقرار البلاد واستكمال نهضتها وتعزيز مكانتها وترسيخ ممارستها الديمقراطية وتحقيق طموح وتطلعات وآمال شعبها يتطلب منا كقيادة سياسية للدولة أن نقف وقفة تأمل ومصارحة ومراجعة للنفس تجسد الحرص على الالتزام بوحدتنا الوطنية وعدم التفريط أو المساس بها.

وخلص سموه إلى أنه ونزولا على رغبة الشعب واحتراما لإرادته الاحتكام إلى الدستور العهد الذي ارتضيناه واستنادا إلى حقنا الدستوري المنصوص عليه في المادة "107" من الدستور أن نحل مجلس الأمة حلا دستوريا والدعوة إلى انتخابات عامة وفقا للاجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية وهدفنا من هذا الحل الدستوري الرغبة الأكيدة والصادقة في أن يقوم الشعب بنفسه ليقول كلمة الفصل في عملية تصحيح مسار المشهد السياسي من جديد باختيار من يمثله الاختيار الصحيح والذي يعكس صدى تطلعات وآمال هذا الشعب وسوف يصدر مرسوم الحل والدعوة إلى الانتخابات بعد اعداد الترتيبات القانونية اللازمة لذلك.